الإسم واللقب: لعلمي فاطمة**الاسم واللقب**: زعفران منصورية
التخصص: علوم اقتصادية .**التخصص** : مالية ومحاسبة.
الرتبة: أستاذة محاضرة قسم أ .**الرتبة** :أستاذة مساعدة مكلفة بالأعمال الموجهة.
الوظيفة: أستاذة جامعية **الوظيفة** : أستاذة جامعية.
المؤسسة/الجامعة: جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم– **المؤسسة** :جامعة عبد الحميد بن باديس
الهاتف المحمول:0553783060**الهاتف المحمول** : 0659729909
البريدالإلكتروني:**lalmi.fatima@yahoo.fr**البريد الالكتروني:**dr.zaafranesoria@gmail.com**

محور المشاركة :المحور الثاني.

التسهيلات التجارية في إطار اتفاقية أغادير ودورها في تشجيع التجارة بين الدول الأورومتوسطية (2006–2016)

الملخص : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التسهيلات التجارية التي تضمنتها اتفاقية أغادير المتعلقة بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بينالدول العربية المتوسطة الأربعة وهي : مصر، تونس، المغرب والأردن،الموقعة بتاريخ 2004/04/25 ، في تشجيع التبادل التجاري بين هذه الدول من جهة وبين الدول العربية من جهة أخرى.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- شهد حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير نموا ضئيلا خلال الفترة المدروسةبسبب تشابه هيكل الصادرات لهذه الدول والتي تضمنت السلع الزراعية والصناعية المعفاة .
- إن مساهمة هذه الدول في التجارة البينية العربية مازالت ضعيفة لم تتجاوز 2.0% من إجمالي الصادرات و 1.3% من إجمالي الواردات خلال الفترة ما بين 2005 و 2016 رغم أن دول هذه الاتفاقية تضم دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع من حيث الأنشطة الإنتاجية والتصديرية .

الكلمات المفتاحية: التسهيلات التجارية، اتفاقية أغادير، التبادل التجاري، التجارة الدولية.

Abstract : The aim of this study is to highlight the importance of trade facilitation in the Agadir agreement for free trade zone between the four Arabic Mediterranean countries : Egypt, Tunisia, Morocco and Jordan signed on 25/4/2004, to encourage trade among these countries and between Arabic countries.
The study reached several results such as :

- Low volume of trade between member states in the Agadir agreement because of the similarity of their export structure which included agricultural and industrial goods are exempt from duties.
- The contribution of these countries in bilateral Arabic trade didn't exceed 2% of total exports and 1.6% of total imports during the period between 2006 and 2016,despite these countries economies marked by diversity in terms of productivity and export activities.

Keywords: Trade facilitation,the Agadir agreement, exchange trade, international trade.

المقدمة :يكتسي موضوع التجارة الدولية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية، ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية استغناء أي دولة مهما بلغ مستوى التقدم فيها عن بقية دول العالم، بسبب تفاوت الدول من حيث الميزات الطبيعية و المكتسبةومحاولة الاستفادة من مكاسب التجارة مع الخارج من جهة، وباعتبار التجارة الخارجية هي المسؤولة عن توفير مستلزمات الإنتاج المادي المتطور والمتنامي بشكل مستمر، وكذا تصريف الفائض من الإنتاج لغرض جلب

العملة الصعبة اللازمة لتمويل مشاريع وخطط التنمية من جهة أخرى. وقد عبر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وإدراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينات من خلال التوقيع على اتفاقية الجات (GATT) سنة 1947، ثم تأسيس المنظمة العالمية للتجارة (WTO) سنة 1994 لتضطلع بإرساء القواعد الكفيلة بتنظيم هذه التجارة. وبالموازاة مع ذلك ظهرت الحاجة إلى تأسيس تكتلات اقتصادية وإبرام اتفاقيات تجارية بين الشركاء التجاريين لتعزيز التبادل التجاري ولمواجهة تحديات التنمية في الداخل وانعكاسات العولمة في الخارج. إن هذه التطورات وغيرها جعلت التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي تسعى لإيجاد صيغ جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي والدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية أوسع لغرض تحقيق طموحاتها التنموية.

وقد عمل الاتحاد الأوروبي على ترقية علاقاته الاقتصادية إلى شراكة دائمة من خلال إطلاقه لمشروع الشراكة الأورومتوسطية وعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 ليضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط والذي يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر تجمع الدول المتوسطية بما فيها العربية التي وقعت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد كانت أول مبادرة في هذا المجال إبرام اتفاقية أغادير بتاريخ 2004/04/25 التي تقضي بإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة الأربعة وهي : مصر، تونس، المغرب والأردن، وقد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2006/07/06 بعد استكمال إجراءات المصادقة، وتضمنت هذه الاتفاقية تسهيلات تجارية عديدة بهدف زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

مشكلة الدراسة :تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي : **كيف يمكن أن تساهم التسهيلات التجارية التي تضمنها اتفاقية أغادير في تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء فيها و التجارة العربية البينية؟**.

فرضيات الدراسة :من أجل معالجة مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- تساهم اتفاقية أغادير في زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فيها نتيجة للتسهيلات التجارية التي تضمنتها.
- تساهم اتفاقية أغادير في زيادة صادرات الدول الأربعة العربية الموقعة عليها نحو الأسواق الأوروبية.
- تؤثر اتفاقية أغادير سلبا على التجارة العربية البينية نتيجة اتجاه الدول الأعضاء إلى زيادة مبادلاتها التجارية مع شريكها التجاري الأساسي وهي دول الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسةفيما يلي :تكمن أهمية الدراسة في أن تنمية التجارة وإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بما توفره من تسهيلات تجارية تعد خطوة مهمة من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول البحر الأبيض المتوسط العربية خاصة وبين الدول العربية عامة كبداية لتحقيق التكامل الاقتصادي الذي تصبو إليه هذه الدول ، غير أن تحقيق ذلك متوقف على قدرة هذه الدول على تنمية صناعاتها لمواجهة المنافسة ومدى توافقها مع قواعد اكتساب المنشأ للاستفادة من فرصة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية.

أهداف الدراسة :تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

* تبيان أهمية التسهيلات التجارية في زيادة المبادلات التجارية وتيسيرها بين الدول.
* إبراز أهمية اتفاقية أغادير من خلال تحليل المزايا والتسهيلات التجارية التي تضمنتها

* التعرف على أثر اتفاقية أغادير على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء مع دول الاتحاد الأوروبي من جهة، وبين الدول العربية من جهة ثانية.

منهجية الدراسة: من أجل الحصول على البيانات اللازمة لإنجاز الدراسة ومعالجة مشكلتها تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لتجميع الأرقام المتعلقة بتطور المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وحصتها من التجارة العربية البينية.

هيكل الدراسة: للإجابة على التساؤل السالف الذكر تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور ، أولها الإطار النظري للتسهيلات التجارية وأهميتها، ثانيها للتعرف على منطقة التبادل الحر في ظل اتفاقية أغادير ، وثالثها لإبراز أثر التسهيلات التجارية التي تضمنها اتفاقية أغادير على التجارة بين الدول الأعضاء وكذا على التجارة العربية البينية.

أولا – الإطار النظري للتسهيلات التجارية وأهميتها :يعد تسهيل التجارة من أهم المواضيع المتعلقة بحركة السلع وتخليصها من الإدارات الجمركية إضافة إلى خدمات دعم التجارة وكفاءة الاتصالات وعمليات النقل وغيرها، لأنها تلعب دورا مهما في التجارة الدولية من خلال تحقيق المكاسب االناتجة عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما ينتج عنها من تسريع المعاملات نتيجة للتبادل الإلكتروني للوثائق التجارية مما يساهم في زيادة الأمان والشفافية وتضييق المجال لعمليات الفساد. لذلك خصص هذا العنصر للتعريف بمفهوم التسهيلات التجارية وأهميتها.

1 –مفهوم التسهيلات التجارية :تعرف التسهيلات التجارية في معناها الضيق على أنها العمل على تحسين المتطلبات المستندية والإجرائية التي تفرضها الدول لضمان الالتزام بقواعدها المطبقة على حركة السلع في عمليات التصدير والاستيراد.وقد عملت مجموعة من المنظمات الدولية على توسيع نطاق هذه التسهيلاتمن خلال التبسيط التدريجي والمنظم للإجراءات والوثائق المستخدمة في التجارة الدولية ، والتي تضم الإجراءات المتعلقة بجمع وتقديم ومعالجة البيانات اللازمة لحركة السلع في التجارة الدولية وجعلها تتم في مركز واحد وبشكل إلكتروني[1]، وذلك من خلال عقدها لمؤتمرات وإبرامها اتفاقيات ومن أهمها :[2]

- تشجيع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدول على إصلاح عمليات التخليص الجمركي من خلال إنشاء نقاط تجارية محلية لديها تضم مختلف الهيئات المسؤولة عن توفير الخدمات اللازمة لاستكمال الصفقات التجارية بطريقة كفؤة وسريعة.
- وضع منظمة الجمارك الدولية الاتفاقية الدولية لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية ممثلة في " **اتفاقية كيوتو**" التي أقرت في 1973–1974 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2006/2/3، والتي تضمنت إلزام الدول المتعاقدة بتبني مجموعة من المبادئ من أهمها: توحيد وتبسيط إجراءات إقرار السلع والوثائق اللازمة لذلك، تبسيط الإجراءات للأشخاص المعتمدين، الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات.
- وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامج النظام الإلكترونيللإجراءات الجمركية والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1981، وتعمل به حاليا أكثر من 90 دولة عضوا في العالم.
- إضافة موضوع تسهيل التجارة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري المنعقد في سنغافورة سنة 1996 نتيجة توصلها إلى أن ارتفاع التكاليف المرتبطة بحركة السلع الدولية نتيجة المبالغة في الإجراءات البيروقراطية المعقدة يشكل عائقا كبيرا في تشجيع التجارة الدولية، وقد تم إدراج فقرة خاصة هي الفقرة رقم 27 ضمن إعلان

الدوحة للتنمية المنعقد سنة 2001 شملت قيام مجلس التجارة في السلع بتحسين ومراجعة الجوانب المتعلقة بمواد اتفاقية الغات لسنة 1994 وتحديد متطلبات تسهيل التجارة.

وفي نفس السياق تم الاتفاق على أن التسهيلات التجارية تشمل التدابير المتعلقة أساسا ب:

أ – الإجراءات والشكليات والوثائق واستخدام رسائل نمطية وإلكترونية للمعاملات التجارية.

ب –ضمان حركة مادية أسرع للمنتجات من خلال إجراء تحسينات على كل من أجهزة الجمارك ، البنية التحتية للنقل والمواصلات، الأطر التنظيمية إضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت –نشر ومناقشة المعلومات المتعلقة بالمعاملات التجارية بين مختلف الأطراف المعنية .

2 –أهميةالتسهيلاتالتجارية :تكمن أهمية التسهيلات التجاريةأساسا فيما يلي :[3]

- إن تبسيط الإجراءات المتعلقة بحركة السلع يمكن الدول من تحرير تجارتها واختراق منتجاتها للأسواق الدولية ، فالتجارة الدولية تمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي ومن المتوقع أن تمثل 50% سنة 2020 نتيجة للتطورات في نظم المعلومات والاتصالات.
- إن تسهيل انتقال السلع يكتسب بعدا استراتيجيا في ظل الارتفاع الحالي والمتوقع لتكاليف انتقال هذه السلع، فمثلا يؤدي تخفيض كلفة النقل الجوي والبحري في آسيا بنسبة 1% إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.03 مليار دولار، ورفع كفاءة المرافئ والإدارات الجمركية والأطر التنظيمية، إضافة إلى أن كل يوم يختصر من المدة الزمنية اللازمة لاستكمال إجراءات تخليص السلع يؤدي إلى تخفيض التكاليف أيضا.
- إن التسهيلات التجارية ممثلة في منطقة التبادل الحر توفر عدة مزايا منها :[4]
  - الاستفادة من النجاعة والإنتاجية عن انفتاح اقتصاد الدول الأعضاء نحو الخارج خاصة عند عرض صناعتها للمنافسة الدولية، أين يتم تخصيص مواردها للقطاعات الأكثر إنتاجية ، وبهذا تصبح مؤسسات هذه الدول أكثر كفاءة وفعالية، ومنتجاتها ذات جودة عالية.
  - الاستفادة من التعاون المالي والاقتصادي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء .
  - تساهم في تحسين البنية التحتية المتعلقة بالطرقات ووسائل النقل للدول الأعضاء.

ثانيا–منطقة التبادل الحر الأورومتوسطيةفي ظل اتفاقية أغادير:

إن إبرام الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف يعد من المبادئ التي دعت منظمة التجارة العالمية على تبنيها في إطار تيسير التجارة بين الدول، وتعد اتفاقية أغادير من بين أهم هذه الاتفاقيات، لذلك خصص هذا العنصر للتعرف على إطارها القانوني والتسهيلات التجارية التي تضمنتها.

1 –الإطار العام لاتفاقية أغادير: وقعت الدول العربية على اتفاقيات أحادية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي باعتباره من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية، وسعيا منها نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون في مختلف الميادين، وبعد تطبيق هذه الاتفاقيات ظهرت الحاجة إلى وجود تعاون بيني للدول المشاركة في صورة تكتل يهدف إلى تعظيم الاستفادة من التعاون مع الاتحاد الأوروبي من جهة، وإزالة العوائق التجارية بين هذه الدول وعيا منها بأن التجارة هي المحفز الرئيسي للنمو والتنمية من جهة ثانية. وتعد اتفاقية أغادير خطوة مهمة نحو تحقيق ذلك والتي تم بموجبها التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة الأربعة وهي : مصر، تونس، المغرب والأردن، بتاريخ 2004/02/25 بالرباط، وقد دخلت حيز التنفيذ بتاريخ

2006/07/06 بعد استكمال إجراءات المصادقة، وقد بدأ التنفيذ الفعلي لها ابتداء من 2007/03/27 [5]بعد تعميم تعليمات تنفيذها على مصالح الجمارك في الدول الأربعة.

وتسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها على النحو الآتي :[6]

- قيام الدول الأعضاء بإنشاء منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 2005/01/01 ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ووفقا لنصوص الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 والاتفاقيات الأخرى الملحقة باتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل تطوير النشاط الاقتصادي، دعم التشغيل، زيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي في الدول الأعضاء.
- تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأعضاء فيما يخص: التجارة الخارجية، الزراعة، الصناعة، النظام الضريبي، المجال المالي والخدمات والجمارك بما يوفر المنافسة الموضوعية بين هذه الدول.
- التقريب بين تشريعات هذه الدول في المجال الاقتصادي لغرض توفير مناخ ملائم للاندماج بينها.
- استفادة الدول الأعضاء مرتراكم المنشأ بين الدول الأعضاء ومع الدول الأورومتوسطية ، والذي يسمح لصادرات أي دولة من الدول الأعضاء بالحصول على المعاملة التفضيلية بموجب الاتفاقية عند استخدامها لمكونات إنتاج أو مدخلات من أي دولة من الدول الأطراف الأخرى عند تصنيع السلعة النهائية واحتساب تلك المكونات على أنها مكونات محلية وليست أجنبية، دون الالتزام بشرط التشغيل الكافي شريطة أن ترافق السلع المتبادلة شهادة الحركة الأورومتوسطية

ويخضع تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير لنوع السلع كما يلي :[7]

- **بالنسبة للتجارة في السلع الصناعية** : فقد تم إعفاؤها إعفاء تاما من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

- **بالنسبة للتجارة في السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة** :فقد تم إعفاؤها إعفاء تاما من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.

- **أما بالنسبة للتجارة في الخدمات** :فإن الدول الأعضاء ملزمة بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية، وتسعى لتوسيع نطاق تجارة الخدمات فيما بينها وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة منها.

وقد تم تأسيس الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير من أجل متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيةبتاريخ 2007/04/08 وهي عبارة عن منظمة إقليمية ذات صبغة اقتصادية مقرها الدائم بالأردن، وتتمثل مهمتها الرئيسية في الإشراف على تنفيذ إطار قانوني يهدف إلى تطوير الشراكة في مجالي التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء من جهة، وبين هذه الدول والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[8].

كما تم اتخاذ العديد من التدابير بهدف زيادة التسهيلات الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية نوردهـــا على النحو الآتي :[9]

أ -تشكيل اللجنة الجمركية المشتركة والتي تضم مسؤولي الجمارك المعنيين بتنفيذ اتفاقية أغادير في الدول الأعضاء سنة 2014 بهدف تبادل المعلومات والخبرات و تحديد احتياجاتهم ، وكذا تشكيل نقاط اتصال للتنسيق بينهم إضافة إلى وضع إستراتيجية لتدريب موظفيهم واستفادتهم من الخبرات الأوروبية وتمكينهم من استعمال الأساليب الحديثة.ومن أهم انجازات هذه اللجنة :

- توقيع اتفاقية التعاون الجمركي المشترك بين الدول الأعضاء بتاريخ 2016/02/18 التي تقضي بالتعاون الإداري وتبادل الخبرات بين سلطات الجمارك وكذا مكافحة الغش والتهرب الجمركي.

- توقيع مذكرة التفاهم في مجال الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات إلكترونيا بين مصالح الجمارك في الدول الأعضاء بتاريخ 2016/04/13 من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية عن طريق تقليل الوقت والجهد والتكلفة اللازمة لانتقال السلع بين هذه الدول، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 2016/07/01 بتشكيل فريق عمل لمتابعة الربط الإلكتروني وتذليل العوائق التي تعترضه.
- توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بتاريخ 2016/04/13 والذي يقضي بالاعتراف المتبادل بالمشغلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء واستفادتهم من نفس المزايا التي يتمتعون بها في دولهم الأصلية عند دخول أسواق دول اتفاقية أغادير مثل : الأولوية في الإفراج الجمركي، وهذا من شأنه توفير عدة فوائد منها: تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليص الوقت والتكاليف المتعلقة بالإجراءات الجمركية عبر الحدود، وكذا زيادة القدرة على التنبؤ والدقة وتحسين القدرة التنافسية في نقل السلع من إقليم إلى إقليم شريك تجاري.

ب- الشروع في دراسة إمكانية إنشاء نظام إحصائي للبيانات التجارية بين الدول الأعضاء ومع الاتحاد الأوروبي ، وكذا الاتفاق على عناصر قائمة البيانات التجارية التي سيتم تبادلها وذلك خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ 2016/04/13 بين مسؤولي الجمارك للدول الأعضاء.

ت- تدريب وتنميـــة كفاءات موظفي الجمارك المسؤولين عن تنفيذ اتفاقية أغادير من خلال تنظيم ورشات عمل عديدة نذكر منها :

- ورشة عمل حول الأنظمة الجمركية وأساليب تطويرها المنعقدة في 28-2008/07/31 بتونس تم خلالها مناقشةالاتجاهات الحديثة لمراقبة التقييم الجمركي، المراقبة اللاحقة على الإفراج الجمركي ونظام أمان وسلامة سلسة التزويد، كما قام المشاركون بزيارة ميدانية إلى أحد المنافذ الجمركية التونسية.
- ورشة عمل حول شبكة أمان سلسلة التزويد والمشغل الاقتصادي المعتمد المنعقدة في 10/30-2011/11/03بالأردن تم خلالها مناقشة وضع شبكة سلسلة التزويد والمشغل الاقتصادي في الدول الأربعة ومقارنتها بالاتحاد الأوروبي، وكذا تحديد احتياجات هذه الدول في مجال الجمارك.
- ورشة عمل حول المشغل الاقتصادي المعتمدالمنظمة من طرف مصلحة الجمارك المصرية بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية والمنعقدة في 09/28-2014/10/01بمصرتميزت بحضور عشرين عضوا من مصالح جمارك الدول الأربعة لغرض اطلاعهم على أحدث التطورات والمعلومات حول المشغل الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي.
- ورشة عمل حول المراقبة اللاحقة وإدارة المخاطر المنعقدة في 02-2015/11/05بالمغربهدف تعريف مسؤولي الجمارك بالدول الأعضاء على التقنيات الحديثة المنتهجة من قبل منظمة الجمارك العالمية لمواكبة زيادة حجم التبادل التجاري الدولي إضافة إل التحديات التي تواجهها في التوفيق بين التسهيل الجمركي والرقابة لضبط الجرائم التجارية.
- ورشة عمل حول التقييم الجمركي والغش في القيمة المنعقدة في 14-2016/11/17 بتونس تم خلالها التعرُف على الإجراءات الحديثة في مجال التقييم الجمركيّ، وكيفية مواجهة حالات الغش في القيمة من خلال الأساليب التي تنتهجها منظمة الجمارك العالمية لمساعدة الإدارات الجمركية في مواجهة التحديات في التوفيق بين التسهيل الجمركي والرقابة لضبط حالات الغش.

ث – التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين دول اتفاقية أغادير بتاريخ 2010/02 بالأردن الذي تم تعديله عدة مرات من قبل الوحدة الفنية ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2018/01/01

والذي يقضي بعدم فحص المنتجات المرفقة بالشهادة مرة أخرى في الدولة المستوردة والتأكد من مطابقتها للمواصفات مما يوفر الوقت والجهد ويسهل التبادل التجاري بين هذه الدول.

ج – تقديم الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير للدعم الفني من خلال إصدار عدة دلائل وكتيبات حول الأنظمة الجمركية المطبقة في دول الاتفاقية، إجراءات التصدير بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوروبي، إجراءات التصدير والاستيراد بدول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوروبي، بهدف توفير المعلومات الضرورية لكافة المتعاملين الاقتصاديين في فضاء أغادير ومن ثم تسهيل التجارة.

ثانيا– التسهيلات التجاريةالممنوحة للدول الأعضاء وفقا لاتفاقية أغادير: توفر اتفاقية أغادير تسهيلات جمركية عديدة للدول الأعضاء فيها لعل أهمها :

أ –الإعفاء التام للسلع الصناعية والمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة من مختلف الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لتسهيل تبادلها بين الدول الأعضاء.

ب –التزام الدول الأعضاء بإزالة القيود غير الجمركية ومختلف التدابير المتخذة للتحكم في الواردات ممثلة في القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية المفروضة على الاستيراد.

ت –معاملة السلع ذات المنشأ معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء.

ث –نظام المشغل الاقتصادي المعتمد بتاريخ 2016/04/13 والذي يقضي بمنح المشغل الاقتصادي صفة المشغل الاقتصادي المعتمد بتوفر جملة الشروط المحددة والقيام بإجراءات الحصول على الاعتماد ليستفيد من إجراءات الجمركة المبسطة والتقليل من عدد عمليات الرقابة المادية والوثائقية.

ج –تسهيل انتقال منتجات الدول الأعضاء إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال عدة أساليب، أولها استخدام نموذج " مستند إداري وحيد SAD*" وهو بيان استيراد مشترك لجميع الدول الأعضاء يتضمن مجموعة من البيانات(تعريف أطراف العملية التجارية، المعاملة المعتمدة لدى الجمارك، بيانات تعريف السلع، المعلومات الدالة على وسيلة النقل، البيانات حول بلد المنشأ، بلد التصدير والوجهة إضافة إلى المعلومات التجارية والمالية) يتم تسليمه إلكترونيا أو بشكل مباشر إلى المكتب الجمركي، حيث يسهل هذا المستند عملية توجيه السلعة وتخفيض المستندات الإدارية والمعلومات المطلوبة.وثانيها الإدخال المسبق باستخدام ملخص بيان الإدخال حيث يتضمن هذا الملخص معلومات الشحنة المدرجة والمصدرة إلى الاتحاد الأوروبي والذي يتم إيداعه لدى أول مكتب أو منفذ جمركي للدخول إلى الاتحاد الأوروبي من قبل الناقل للسلعة.وثالثها التسجيل كفاعل اقتصادي الذي يتضمن منح رقم تعريف من قبل السلطات الجمركية في دول الاتحاد الأوروبي للشركات والأفراد الذين يمارسون أنشطة تتصل بتشريعات الجمارك في الاتحاد الأوروبي[10].

ح – تطبيق قواعد المنشأ التراكميللدول الأعضاء باتفاقية أغادير وهذا من شأنه تسهيل نفاذ منتجات الدول الأعضاء إلى الأسواق الأوروبية، حيث يقصد بقواعد المنشأ مجموعة الأسس والمعايير التي يحددها الاتحاد الأوروبي لتكتسب السلعة على أساسها صفة " المنشأ الوطني"، والتي يترتب عليها الاستفادة من الامتيازات الجمركية المنصوص عليها في إطار اتفاقيات التجارة التفضيلية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أنواع لقواعد المنشأ في ظل اتفاقيات التجارة الدولية وهي:[11]

- **قواعد المنشأ غير التفضيلي**: وهي تلك القواعد والأسس ذات التطبيق العام وتستعمل أساسا : لتطبيق التعريفة الجمركية، تطبيق القيود الكمية، تطبيق قرارات مكافحة الإغراق وغيرها.
- **قواعد المنشأ التفضيلي**: وهي الأسس والمعايير المستعملة لمنح معاملة تفضيلية في تطبيق التعريفة الجمركية و/أو القيود الكمية على السلع المستوردة من دولة أو دول معينة بموجب اتفاقيات للتجارة الحرة أو بروتوكولات تجارية.

- **قواعد المنشأ التفضيلي على أساس تراكمي:** تحقيقا لمبدأ التخصص الدولي في الإنتاج ولغرض الاستفادة القصوى منه، تم الاتفاق بين الدول التي أبرمت اتفاقيات تجارية تفضيلية على اعتبار المواد الأولية والمواد الأخرى ذات المنشأ في أي دولة من الدول الأعضاء، والمستخدمة في إنتاج سلعة معينة في إحدى هذه الدول، تعد ذات منشأ إقليمي ولا تخضع للرسوم الجمركية عند تبادلها بين هذه الدول، باعتبارها صناعات مغذية، وتسمح هذه القواعد بتحقيق مكاسب وتنمية الصناعة داخل منطقة معينة.

وقد نصت اتفاقية أغادير على منح المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء معاملة تفضيلية شرط استفاء قواعد المنشأ الأورومتوسطيةالمتمثلة في :[12]

-أن تكون هذه المنتجات متحصل عليها بالكامل داخل الدولة العضو دون أن تدخل في تركيبها مواد أجنبية المنشأ ومن أمثلتها : الثروات الطبيعية المستخرجة من الدولة العضو ، المنتجات الزراعية ، الحيوانات ومنتجاتها .

-المنتجات المتحصل عليها داخل الدولة العضو لمواد لم يتم الحصول عليها بالكامل داخلها شرط أن تكون هذه المواد قد خضعت لعمليات تشغيل أو تصنيع كافية داخل هذه الدولة وفقا للقائمة المحددة وفقا لهذه الاتفاقية .

وتستفيد المنتجات بعد إثبات المنشأ من ت إعفاءها من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، ومن أجل الاستفادة من هذا الامتياز يجب تقديم شهادة الحركة الأورومتوسطية (EUR-MED)التي تصدر عن السلطات الجمركية أو السلطات المختصة في بلد التصدير بناء على طلب خطي من المصدر أو ممثل مفوض عنه مرفقا باستمارة شهادة الحركة الأورومتوسطية والتي تتضمن عدة بيانات منها : المصدر، بلد الوجهة النهائية، الإطار القانوني، بدل المنشأ . كما يشترط أن يلتزم المصدر في أي وقت تحدده السلطات الجمركية أو الحكومية المختصة في دولة التصدير التي صادقت على الشهادة بتقديم كافة الوثائق والمستندات اللازمة لإثبات المنشأ للمنتجات المعنية. كما يحق لهذه السلطات اتخا ذ كل التدابير اللازمة للتأكد من منشأ المنتجات بما فيها تفتيش حسابات المصدر.[13]

مما تقدم يتبين لنا أن التسهيلات التجارية التي تضمنتها اتفاقية أغادير تساهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتنمية التبادل التجاري بينها خاصة في ظل تدني حجم التجارة البينية بينها، وكذا زيادة قدرة منتجاتها على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية إضافة إلى تدعيم تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ثالثا– أثر التسهيلات التجارية على تشجيع التجارة بين الدول الأورومتوسطية والتجارة العربية البينية: تعد اتفاقية أغادير من الاتفاقيات متعددة الأطراف ذات الأهمية لكونها تضمنت تسهيلات تجارية عديدة كفيلة بتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء فيها خاصة وبين الدول العربية عامة، وقد خصص هذا العنصر للتعرف على واقع التجارة بين هذه الدول.

1 –الأداء الاقتصادي لدول اتفاقية أغادير قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ: لابد من التعرف على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير قبل تنفيذ الاتفاقية من أجل مقارنته بأدائها بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وذلك اعتمادا على مجموعة من المؤشرات لسنة 2006 والتي من أهمها قيمة الناتج المحلي الإجمالي والذي تباينت قيمته بين هذه الدول ، فقد بلغ في مصر حوالي 107.5 مليار دولار، في حين بلغ في المغرب 65.4 مليار دولار، بينما لم يتجاوز 30.3 و 14.2 مليار دولار في تونس والأردن على الترتيب، كما تميزت هذه الدول بارتفاع معدلات البطالة التي بلغت أعلى قيمة في تونس بمعدل قدره 14.3%، تليها الأردن بمعدل 13.2%، في حين بلغ هذا المعدل 11 و 10.8 % في كل من مصر والمغرب على الترتيب، وفيما يخص توزيع الدخل القومي يبين مؤشر جيني ارتفاع درجة عدم عدالة توزيع الدخل القومي والذي تتراوح قيمته بين الصفر والذي يعبر عن العدالة التامة في توزيع الدخل القومي وبين 100 والتي تدل على عدم العدالة التامة في توزيع الدخل القومي، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر أعلى قيمة في تونس 39.8 درجة، وأدنى قيمة في مصر 34.4 درجة. أما على صعيد التبادل التجاري العالمي فقد احتلت مصر المرتبة الأولى بإجمالي صادرات قدرها 19.03 مليار دولار وواردات قيمتها 30.65 مليار دولار، تليها الأردن بإجمالي

صادرات 11.91 مليار دولار وواردات قيمتها 23.53 مليار دولار، ثم تونس بصادرات قيمتها 11.48 مليار دولار وواردات بقيمة 14.29 مليار دولار، وفي المرتبة الأخيرة تأتي المغرب بإجمالي صادرات 4.9 مليار دولار وواردات بقيمة 11.64 مليار دولار. وبالنظر إلى العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء نجد أن الإحصائيات تشير إلى تدني قيمة التبادل التجاري بينها ، وتعد الأردن هي الأكثر تجارة مع دول الاتفاقية، حيث سجلت نسبة صادراتها إلى باقي الدول الأعضاء 33.5% من إجمالي صادراتها العربية، وبلغت نسبة وارداتها 12.6% من إجمالي وارداتها العربية، تليها مصر بنسبة صادرات قدرها 17.4 % ونسبة واردات قدرها 3.3 %، ثم تونس بنسبة صادرات قدرها 15.0 % ونسبة واردات قدرها 13.5 %، وفي الأخير تأتي المغرب بنسبة صادرات قدرها 3.4% ونسبة واردات قدرها 12.3 %، كما أنه من جدول تفصيل التجارة البينية بين دول الاتفاقية نلاحظ أن العلاقات التجارية أقوى بين الثنائيتين مصر والأردن، وبين تونس والمغرب مما يدل على أن تابعد الجغرافي يعد عاملا مهما ومؤثرا على حجم التبادل التجاري.[14]

2 –تطور حجم المبادلات التجارية بين دول اتفاقية أغادير والاتحاد الأوروبي: ترتبط كل دولة من دول اتفاقية أغادير بعلاقات مميزة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر الشريك التجاري الأول عند معظمها وهذا حتى قبل أن تنشأ منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية التي تجمع الطرفين في فضاء تجاري واحد. فقد عرفت الصادرات الإجمالية للدول العربية الأعضاء في اتفاقية أغادير نحو الاتحاد الأوروبي استقرارا نسبيا في حدود 13000 أورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2000و2002، ثم ارتفعت لتبلغ 23290 أوروو 18168 أورو سنتي 2004 و 2006[15]، وفيما يلي عرض موجز لتطور التبادل التجاري بين كل من دول الاتفاقية والاتحاد الأوروبي:

- **بالنسبة للأردن** : بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 1992.5 مليون دينار أردني مقابل 1897.9 مليون دينار سنة 2005 أي بمعدل نمو قدره 5%، وقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 99.7 مليون دينار أردني أي بنسبة 3.4 % من إجمالي الصادرات الأردنية، في حين بلغت قيمة الواردات 1880.5 مليون دينار أردني أي ما يعادل 23.1 % من إجمالي الواردات الأردنية [16]. وقد شهدت التجارة الأردنية الأوروبية تحسنا مستمرا خاصة بعد مباشرة التنفيذ الفعلي لاتفاقية أغادير حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى ،دول الاتحاد الأوروبي سنة 2008 حوالي 182.1 مليون دينار أردني أي بنسبة 4.1 % من إجمالي الصادرات الأردنية و بلغت قيمة الواردات 2504.7 مليون دينار أردني أي ما يعادل 21 % من إجمالي الواردات الأردنية [17]، وفي سنة 2014 ارتفعت قيمة هذه الصادرات لتبلغ 216.6 مليون دينار أردني والواردات بقيمة 3181.7 مليون دينار أردني[18].كما شهدت سنة 2017 انخفاضا طفيفا للتجارة الخارجية الأردنية الأوروبية حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي 124.4 مليون دينار أردني أي ما يعادل 2.7 % من إجمالي الصادرات الأردنية، وبلغت قيمة الواردات 3166.6 مليون دينار أردني وبنسبة 21.8 % من إجمالي الواردات الأردنية، وقد تمثلت أهم السلع المصدرة في : المصنوعات المتنوعة (الملابس، الأحذية، المطبوعات، المصنوعات البلاستيكية) بنسبة 30%، المواد الكيماوية(منتجات دوائية، أسمدة، مستحضرات التجميل وغيرها) بنسبة 24%، وتليها المواد الخام بنسبة 15.5%، أما السلع المستوردة فتمثلت أساسا في : الآلات والمعدات والوقود المعدني ، المواد الغذائية والسلع المصنوعة[19].
- **بالنسبة للمغرب**:بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 17.7 مليون أورو ، وقد بلغت قيمة الصادرات المغربية إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 10.4 مليون أورو ، في حين بلغت قيمة الواردات 7.2 مليون أورو . وقد شهدت التجارة المغربية الأوروبية تحسنا مستمرا خاصة بعد مباشرة التنفيذ الفعلي لاتفاقية أغادير حيث تضاعفت قيمة الصادرات المغربية إلى دول الاتحاد الأوروبي سنة 2016لتبلغ 20.9 مليون أورو مقابل 15.4 مليون أورو سنة

2011، أما الواردات فقد حققت ارتفاعا قدره 13.7 مليون أورو سنة 2016 مقابل 8.8 مليون أورو سنة 2011. وقد تمثلت أهم السلع المستوردة سنة 2016 في :السلع الزراعية والحيوانات ، تليها آلات ووسائل النقل، أما السلع المصدرة فتمثلت أساسا في : الآلات ووسائل النقل والسلع المصنعة[20].

- **بالنسبة لمصر** : بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 16.7 مليون أورو ، وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 9 مليون أورو ، في حين بلغت قيمة الواردات 7.6 مليون أورو . وقد شهدت التجارة المصرية الأوروبية تحسنا مستمرا خاصة بعد مباشرة التنفيذ الفعلي لاتفاقية أغادير حيث تضاعفت قيمة الصادرات المصرية إلى دول الاتحاد الأوروبي سنة 2016 لتبلغ 20 مليون أورو مقابل 14.1 مليون أورو سنة 2011، أما الواردات فقد انخفضت لتبلغ 6.7 مليون أورو سنة 2016 مقابل 9.6 مليون أورو سنة 2011. وقد تمثلت أهم السلع المستوردة سنة 2016 في :السلع المصنعة،المنتجات المعدنية، أما السلع المصدرة فتمثلت أساسا في : السلع المصنعة[21].
- **بالنسبة لتونس** : بلغت قيمة إجمالي التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي سنة 2006 حوالي 16.3 مليون أورو ، وقد بلغت قيمة الصادرات التونسية إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 8.7 مليون أورو ، في حين بلغت قيمة الواردات 7.6 مليون أورو . وقد شهدت التجارة التونسية الأوروبية تحسنا مستمرا خاصة بعد مباشرة التنفيذ الفعلي لاتفاقية أغادير حيث ارتفعت قيمة الصادرات التونسية إلى دول الاتحاد الأوروبي سنة 2016 لتبلغ 10.5 مليون أورو مقابل 9 مليون أورو سنة 2009، أما الواردات فقد بقيت مستقرة في حدود 9 مليون أورو خلال الفترة ما بين 2010 و 2016. وقد تمثلت أهم السلع المستوردة سنة 2016 في :السلع المصنعة،الآلات، منتجات النسيج ،أما السلع المصدرة فتمثلت أساسا في : السلع المصنعة ومنتجات النسيج [22].

مما تقدم نلاحظ بأن صادرات الدول الأعضاء الموجهة للاتحاد الأوروبي تبقى متواضعة مقارنة بوارداتها منه ويرجع ذلك أساسا إلى سببين : أولهما تعرض المنتجات الزراعية لهذه الدوللقيود على الواردات عند دخولها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي نتيجة للحماية التي يفرضها على منتجاته بحجة التأكد من سلامتها وحماية لصحة الإنسان والحيوان والبيئة، وثانيها فرض إجراءات رقابية صارمة ممثلة في نظام فحص مزدوج (رخصة تصدير صادرة من بلد المنشأ ورخصة استيراد صادرة من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي)على المنتجات الصناعية للدول الأعضاء ممثلة أساسا في منتجات الأقمشة ،كما تخضع منتجات الحديد والفولاذ عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي لإجراءات رقابة صارمة قد تتمثل في نظام الفحص المزدوج بقيود على الكميات أو بدونها وإما رقابة سابقة من الاتحاد الأوروبي.[23]

3 –تطور التجارة البينية بين دول اتفاقية أغادير: من خلال الاطلاع على البيانات المتعلقة بتطور حجم كل من الصادرات والواردات للدول الأعضاء في اتفاقية أغادير خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2016 نلاحظ ما يلي :[24]

- **بالنسبة لمصر** : يعتبر الأردن الشريك التجاري الأول لمصر من بين الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية، حيث ارتفعت الصادرات المصرية الموجهة له من 47.30 مليون دولار سنة 2006 إلى 117 مليون دولار سنة 2013 ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ 78.20 مليون دولار سنة 2016 ،كما ارتفعت الواردات المصرية الموجهة للأردن من 488.6 مليون دولار سنة 2006 إلى 703 مليون دولار سنة 2013 ثم انخفضت لتبلغ 15.70 مليون دولار سنتي 2013 و 2016 .ويليه تونس باجمالي صادرات 8.2 و 18.5 مليون دولار سنتي 2006 و 2016 على الترتيب، وبإجمالي واردات قدرها 4.6 و11.18 مليون دولار سنتي 2006 و2016 على الترتيب ، وفي المرتبة الثالثة تأتي المغرب بإجمالي صادرات وواردات قدرها 20.10 و 21.4 مليون دولار على الترتيب لسنة 2016.

- **بالنسبة للمغرب** : تعتبر تونس الشريك التجاري الأول للمغرب من بين الدول الأعضاء ، حيث ارتفعت الصادرات المغربية الموجهة له من 89.10 مليون دولار سنة 2006 إلى 122 مليون دولار سنة 2012 ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ 98.3 مليون دولار سنة 2016 ، كما ارتفعت الواردات المغربية من تونس من 133.8مليون دولار سنة 2006 إلى 257.8 مليون دولار سنة 2010 ثم انخفضت لتبلغ 191.7 مليون دولار سنة 2016 .ويليه مصربإجمالي صادرات 37.5 و 73.9 مليون دولار سنتي 2006 و 2016 على الترتيب، وبإجمالي واردات قدرها 208.6 و410.9 مليون دولار سنتي 2006 و2016 على الترتيب ، وفي المرتبة الثالثة تأتي الأردن بإجمالي صادرات وواردات قدرها 26.4 و 15.8 مليون دولار على الترتيب لسنة 2016.
- **بالنسبة لتونس** : تعتبر المغرب الشريك التجاري الأول لتونس من بين الدول الأعضاء ، حيث ارتفعت الصادرات التونسية الموجهة له من 110 مليون دولار سنة 2006 إلى 209.6 مليون دولار سنة 2011 ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ 150.2 مليون دولار سنة 2016 ، كما ارتفعت الواردات التونسية من المغرب من 72.6مليون دولار سنة 2006 إلى 423 مليون دولار سنة 2010 ثم انخفضت لتبلغ 111.2مليون دولار سنة 2016 .ويليه مصر بإجمالي صادرات 51و 55.1 مليون دولار سنتي 2006 و 2016 على الترتيب، وبإجمالي واردات قدرها 208.6 و410.9 مليون دولار سنتي 2006 و2016 على الترتيب ، وفي المرتبة الثالثة تأتي الأردن بإجمالي صادرات وواردات قدرها 8.9 و 19.8 مليون دولار على الترتيب لسنة 2016.
- **بالنسبة للأردن** : تعتبر مصر الشريك التجاري الأول للأردن من بين الدول الأعضاء ، حيث ارتفعت الصادرات التونسية الموجهة له من 47.3 مليون دولار سنة 2006 إلى 124 مليون دولار سنة 2010 ثم بدأت في الانخفاض لتبلغ 78.2 مليون دولار سنة 2016 ، كما ارتفعت الواردات الأردنية من مصر من 488.6 مليون دولار سنة 2006 إلى 826 مليون دولار سنة 2012 ثم انخفضت لتبلغ 474.7مليون دولار سنة 2016 .ويليه تونس بإجمالي صادرات 8.2و 15.7مليون دولار سنتي 2006 و 2016 على الترتيب، وبإجمالي واردات قدرها 4.6 و11.5مليون دولار سنتي 2006 و2016 على الترتيب ، وفي المرتبة الثالثة تأتي المغرب بإجمالي صادرات وواردات قدرها 7.6 و 26مليون دولار على الترتيب لسنة 2016.

مما تقدم نستنتج أن حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء قد شهد نموا مستمرا مقبولا خلال الفترة ما بين 2006 و 2012 ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا ويرجع ذلك أساسا إلى تشابه هيكل الصادرات لهذه الدول ، كما أوضح تقرير برنامج تمويل التجارة العربية أن لاتفاقية أغادير آثارا بالغة على قطاعات تصديرية في الدول الأعضاء منها:[25]

- **قطاع الأنسجة والملابس**: تلعب صناعة الأنسجة والملابس دورا مهما في اقتصاد الدول الأعضاء الأربعة ، حيث يعتبر المغرب وتونس من أهم مزودي الاتحاد الأوروبي بالملابس في حين تمثل أسواق أمريكا الشمالية الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية والأردنية. وقد عرف هذا القطاع ازدهارا فيها بفضل كلفة انتاجها التنافسية، وسرعة استجابتها لطلبات الأسواق وكذا جودة منتجاتها، إلا أنها تواجه منافسة شديدة من طرف الدول الآسيوية ولاسيما بعد التحرير التام للصادرات الصينية باتجاه الاتحاد الأوروبي ابتداء من 2008/12/31، مما يستدعي تعاون هذه الدول لمواجهة هذه التحديات.
- **قطاع الجلود والأحذية** : يعد قطاعا مهما في الدول الأعضاء وفرصة لزيادة التكامل والتبادل التجاري بينها من أجل مواجهة التحديات التي تواجهها والمتمثلة أساسا في : مواجهة الطلب المتزايد على الجلود المدبوغة، الحاجة إلى تطبيق تقنيات حديثة في صناعة الأحذية في مجالي الإنتاج والتجميع وبتكاليف تنافسية.

- **قطاع صناعة السيارات:** تتوفر الدول الأعضاء على أسواق صغيرة لصناعة السيارات غير قادرة على اجتذاب المصنعين بسبب صغر حجمها من جهة، كما أن الاعفاءات التي تضمنتها اتفاقية أغادير لم تحقق النتائج المرجوة منها بسبب تعويضها بقيود غير جمركية (النظام التعريفي، القيمة المحلية الدنيا ...)تعيق انسياب الصادرات بين الدول الأعضاءمن جهة أخرى، مما يستدعي تكامل جهود هذه الدول في هذا المجال من أجل تنمية هذا القطاع وزيادة صادراته وتنويعها.

4 –مساهمة التجارة البينية لدول اتفاقية أغادير في التجارة البينية العربية :من خلال الاطلاع على البيانات المدرجة في كل من الجدول (1) والجدول (2) المدرجين في الملاحق ، حيث يتضمن الأول مساهمة الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير في الصادرات البينية العربية ، والثاني مساهمة الواردات البينية لدول اتفاقية أغادير في الواردات البينية العربية خلال سنوات مختارة، نلاحظ ما يلي :

- **بالنسبة للصادرات** : تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر في الصادرات البينية العربية والتي تميزت بارتفاعها المستمر فبعد أن كانت لا تتجاوز 44.81 مليون دولار أي ما يعادل 7% من إجمالي الصادرات سنة 2005 ، ارتفعت لتبلغ 76.48 و93.66 مليون دولار أي ما يعادل 8.40 و 15.50 % من إجمالي الصادرات سنتي 2010 و2016 على الترتيب، تليها في المرتبة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج الذي بلغت صادراته البينية سنة 2005 حوالي 20.02 مليون دولار وبحصة 5% من إجمالي الصادرات لتبلغ سنة 2016 قيمة 55.90 مليون دولار وبحصة قدرها 7.70 % سنة 2016، ثم تأتي في المرتبة الثالثة دول المغرب العربي التي لم تتجاوز قيمة صادراتها البينية في متوسطها 3.26 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2005 و 2016 وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات قدرها 2.7%، تليها في المرتبة الأخيرة دول اتفاقية أغادير التي لم تتجاوز صادراتها البينية 2 مليون دولار وبحصة وسطية ضئيلةلا تتجاوز2.0% من إجمالي الصادرات خلال الفترة ما بين 2005 و2016 ، وذلك رغم أن دول هذه الاتفاقية تضم دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع من حيث الأنشطة الإنتاجية والتصديرية إلا أن الأهمية النسبية لصادراتها لا تزال عند مستويات منخفضة لا يمكن مقارنتها بالتجمعات الاقتصادية الأخرى. وتتمثل الصادرات البينية لهذه التجمعات وفقا لإحصائيات سنة 2016 [14]أساسا في المصنوعات (المواد الكيميائية، المعدات والآلات، المصنوعات النحاسية) بنسبة 59.6%، السلع الزراعية بنسبة 19.8%، الوقود والمعادن بنسبة 15.9 % إضافة إلى سلع أخرى غير مصنفة بنسبة 4.9% .
- **بالنسبة للواردات** :تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بأكبر حصة في الواردات البينية العربية قدرها 38.48 مليون دولار أي ما يعادل 11.1% من إجمالي الصادرات سنة 2005 ، ثم تضاعفت بأربع مرات تقريبا لتبلغ 106.86 مليون دولار أي ما يعادل 13.5 % من إجمالي الصادرات سنة 2016 ، تليها في المرتبة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج الذي بلغت وارداته البينية سنة 2005 حوالي 15.75 مليون دولار وبحصة 8.3% من إجمالي الصادرات لتبلغ سنة 2016 قيمة 59.74 مليون دولار ، ثم تأتي في المرتبة الثالثة دول المغرب العربي التي لم تتجاوز قيمة وارداتها البينية في متوسطها 2.8 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2005 و2016 وبنسبة مساهمة في إجمالي الواردات قدرها 2.5%، تليها في المرتبة الأخيرة دول اتفاقية أغادير التي لم تتجاوز وارداتها البينية وسطيا 1.6 مليون دولار وبحصة وسطية قدرها 1.3% من إجمالي الواردات خلال الفترة ما بين 2005 و2016. ثم إن الهيكل السلعي للواردات يشمل نفس السلع المتبادلة كصادرات.
- **بالنسبة للسلع المتبادلة في التجمعات التجارية العربية:**تتمثل أهم سلع التبادل في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016 في كل من: المعادن ومنتجاتها بنسبة 20%، البلاستيك والمطاط

ومصنوعاتهما بنسبة 6.5%، الآلات والأجهزة الإلكترونية بنسبة 5.4%، منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة 5.3%. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول الخليج في: المعادن ومنتجاتهابنسبة 19.3%، منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة 8.2 %، وسائل النقل بنسبة 6.4%. وبالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فشملت هذه السلع المعادن ومنتجاتها بنسبة 32.6%، منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة 5 %، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة 2.1%، الآلات والأجهزة الإلكترونية بنسبة 4.5 % إضافة إلى منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 3.7%. في حين تمثلت هذه السلع لدول اتفاقية أغادير في : منتجات الخضروات بنسبة 8.7 %، منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة 8.5 %، منتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة 8.1%، الآلات والأجهزة الإلكترونية بنسبة 7.4 % إضافة إلى البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما بنسبة 7.1%.[15]

مما تقدم يتضح مساهمة دول اتفاقية أغادير في التجارة البينية العربية مازالت ضعيفة لم تتجاوز 2.0% من إجمالي الصادرات و 1.3% من إجمالي الواردات خلال الفترة ما بين 2005 و2016، وتمثلت أهم السلع المتبادلة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة إضافة إلى السلع الصناعية لأنها معفية إعفاءا تاما من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وفقا لما تضمنته اتفاقية أغادير .

الخاتمة :يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية :

- تضمنت اتفاقية أغادير مزايا عديدة كفيلة بتيسير التجارة بين الدول الأعضاء فيها من خلال الإعفاء التام للسلع الصناعية والمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة من مختلف الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لتسهيل تبادلها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى التزام الدول الأعضاء بإزالة القيود غير الجمركية ومختلف التدابير المتخذة للتحكم في الواردات ممثلة في القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية المفروضة على الاستيراد، وكذا معاملة السلع ذات المنشأ معاملة السلع الوطنية في الدول الأعضاء.
- شهد حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير نموا مستمرا خلال الفترة ما بين 2006 و 2012 ثم بدأ في الانخفاض تدريجيا نتيجة لتشابه هيكل الصادرات لهذه الدول والتي تضمنت السلع الزراعية والصناعية المعفاة من جهة، كما أن مساهمة هذه الدول في التجارة البينية العربية مازالت ضعيفة لم تتجاوز 2.0% من إجمالي الصادرات و 1.3% من إجمالي الواردات خلال الفترة ما بين 2005 و 2016 رغم أن دول هذه الاتفاقية تضم دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع من حيث الأنشطة الإنتاجية والتصديرية .
- تواجه واردات الدول الأعضاء من المنتجات الزراعية والصناعية ممثلة في الأقمشة ومنتجات الفولاذ إلى الاتحاد الأوروبي قيودا صارمة وهذا يتنافى مع ما تضمنته اتفاقية أغادير من ضرورة التزام الدول الأعضاء بإزالة القيود غير الجمركية وكذا القيود الكمية والنقدية والإدارية والفنية المفروضة على الاستيراد.

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات الآتية :

- تؤدي التجارة الدولية دورا هاما في تعزيز التنمية مما يستدعي العمل على تطوير التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وبين الدول العربية من أجل الاستفادة من الفرص والمكاسب التي يوفرها النظام التجاري متعدد الأطراف.
- ضرورة تصنيع المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير لأسواق الاتحاد الأوروبي وفقا للمعايير الدولية في الإنتاج ومراعاة الشروط المعيارية المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي.
- الاهتمام بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال بذل المزيد من الجهود وتنسيق العمل في هذا المجال بما يحقق تطوير الصناعات المحلية وتأهيلها لمواجهة المنافسة الدولية.

- العمل على مواجهة التحديات من قبل الدول الأعضاء من خلال التنسيق وتحقيق التناغم بين مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة بما فيها سياسة التجارة الخارجية .

الهوامش:

(1): عباس هدى،" **التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية، 2009، ص 1.

(**2**) **:** -http://unctad.org/en/DTL/TLB/Pages/TF/Committees/default.aspx

- http://tfig.itcilo.org/AR/contents/revised-kyoto-convention.htm.

– عباس هدى، " **التسهيلات التجارية وأثرها المتوقع على التجارة العربية والسورية**"، مرجع سابق، ص 2.

(3): نفس المرجع السابق، ص 5.

(4): زايد مراد، " **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق : حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2006/2005، ص 228.

(5): الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "**دليل تطبيقي حول إجراءات التصدير والاستيراد بين بلدان أغادير ومع الاتحاد الأوروبي2017**"، ص 8.

(6): المادة الثانية من إتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، ص 2.

(7): المواد الثالثة، الرابعة والخامسة من اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، ص 3-5.

(8): انظر:

– المادة السابعة والعشرون من اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية، ص 11.

– منصري نجاح، " **أثر اتفاقية الشراكة الأوروميتوسطية على التجارة العربية البينية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 199.

(9): الموقع الرسمي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير

http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=260:

* :Single Administrative Document .

(10): الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "**دليل تطبيقي حول إجراءات التصدير والاستيراد بين بلدان أغادير ومع الاتحاد الأوروبي 2017**"، مرجع سابق، ص 41-43.

(11): بن داودية وهيبة، " **أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 107.

(12): الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "**دليل تطبيقي حول إجراءات التصدير والاستيراد بين بلدان أغادير ومع الاتحاد الأوروبي 2017**"، مرجع سابق، ص 16-17.

(13): نفس المرجع السابق، ص 24.

(14): رشا عوض، "**اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل**"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مصر، 2008، ص 6-8.

(15) :صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2017، ص 152.

(16): منصري نجاح، " **أثر اتفاقية الشراكة الأوروميتوسطية على التجارة العربية البينية**"، مرجع سابق، ص 235.

(17): نفس المرجع السابق، ص 155.

(18): مأمون صيدم ، " **التجارة الخارجية الأردنية للعام 2006 مقارنة مع العام 2005**"، غرفة تجارة عمان، الأردن، 2007، ص 20.

(19): مأمون صيدم ، " **الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية لعام 2008**"، غرفة تجارة عمان، الأردن، 2009، ص 27-29.

(20): مأمون صيدم،" **الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية للعام2014 مقارنة مع العام 2013**"، غرفة تجارة عمان، الأردن، 2015، ص 7.

(21): مأمون صيدم ، " **الأداء العام للتجارة الخارجية الأردنية للعام 2017 مقارنة مع العام 2016**"، غرفة تجارة عمان، الأردن، 2018، ص 7-8.

(22):"**European Union, Trade in goods with Morocco** ", European Commission, 2016,p 3.
" **European Union, Trade in goods with Egypt** ", European Commission, 2016,p 2-4.
" **European Union, Trade in goods with Tunisia** ", European Commission, 2016,p 2-4.

(23): الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، "**دليل تطبيقي حول إجراءات التصدير والاستيراد بين بلدان أغادير ومع الاتحاد الأوروبي 2017**"، مرجع سابق، ص 121.

(24): انظر :صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2017، ص 373.

- صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2007، ص 170.

(25): منصري نجاح، " **أثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على التجارة العربية البينية**"، مرجع سابق، ص 242-246.

الملاحق :

الجدول (1) : " مساهمة الصادرات البينيةلدول اتفاقية أغادير في الصادرات البينية العربية خلال سنوات مختارة"

التجمعات العربية	قيمة الصادرات البينية الوحدة :مليون دولار				المساهمة في إجمالي الصادرات الوحدة : %			
	2005	2010	2014	2016	2005	2010	2014	2016
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44.81	76.48	118.46	93.77	07.90	08.40	09.50	15.50
مجلس التعاون لدول الخليج	20.02	28.14	61.10	55.90	05.00	04.30	06.20	07.70
اتحاد دول المغرب العربي	02.15	02.89	05.05	02.96	02.00	02.00	04.20	02.60
دول اتفاقية أغادير	0.64	01.94	01.96	01.73	01.30	02.80	02.60	01.40

المصدر :صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2017، ص 153.

- صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2014، ص 181.
- صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2010، ص 175.

الجدول (2) : " مساهمة الواردات البينيةلدول اتفاقية أغادير في الواردات البينية العربية خلال سنوات مختارة"

التجمعات العربية	قيمة الواردات البينية الوحدة :مليون دولار				المساهمة في إجمالي الواردات الوحدة : %			
	2005	2010	2014	2016	2005	2010	2014	2016
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	38.48	74.95	118.35	106.89	11.10	11.40	13.20	13.50
مجلس التعاون لدول الخليج	15.75	25.00	51.36	59.74	08.30	0.60	.	.
اتحاد دول المغرب العربي	01.81	02.67	04.36	02.67	02.70	02.20	02.90	02.20
دول اتفاقية أغادير	0.92	01.93	02.10	01.75	01.30	01.50	01.30	01.20

المصدر :صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2017، ص 153.

- صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2014، ص 181.
- صندوق النقد العربي ، " **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**"، الكويت ، 2010، ص 175.